

إقالة وزير الداخلية التونسي تعكّر صفو الأجواء بين رئاسة الجمهورية والحكومة

هشام المشيشي: لا علاقة للحوار الوطني بالتعديل الوزاري



أثارت إقالة رئيس الحكومة التونسية لوزير الداخلية، جدلا واسعا بالبلاد من حيث التوقيت والدلالات، لكونها تأتي في وقت تتقرب فيه الأوساط التونسية تنظيم حوار وطني للإفقاء، فضلا عن كونها تمهّد لإجراء تعديل وزاري أوسع قد يشمل باقي وزارات السيادة التي يتمّ تعيين وزرائها بالتشاور مع الرئيس قيس سعيد.

خالد هدي

تونس - تطرح إقالة وزير الداخلية توفيق شرف الدين، ثور العلاقة مجددا بين رأسي السلطة في تونس، وسط تقرب لرد الرئيس قيس سعيد على المسألة، والذي قد ينعكس على مخرجات الحوار الوطني المرتقب.

ويرى مراقبون أن الإقالة قد تعكّر صفو الأجواء من جديد (بين الرئاسة والحكومة)، في وقت تسعى فيه مختلف الأطراف إلى التهدئة والجلوس على طاولة الحوار، بحثا عن حلول للخروج من الأزمات المتفاقمة بالبلاد.

وتكشف رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، مساء الثلاثاء، أنه لم يتلق إلى الآن وثيقة مبادرة الحوار الوطني التي اطلقها الاتحاد العام التونسي للشغل، مع العلم أنّ رئاستي الجمهورية والبرلمان قد تسلمتا نص المبادرة من المنظمة النقابية الأولى بالبلاد.

وأوضح المشيشي في حوار مع صحيفة محلية "تحدثنا فيها ولكني لم ألقاها بشكل رسمي، ويوم ألقاها سيكون لكل حادث حديث".



وشدّد المشيشي على أنّ "التعديل الوزاري لوحدته والحوار لوحدته"، متابعا "التعديل يخضع للتقييم وأنا بصدد القيام بذلك بشكل يومي وإذا استوجب التقييم التعديل فهذا سيتمّ بغض النظر عن كل المسارات الأخرى".

وتابع "ما فهمته من الحوار الوطني أنّ جوهره اقتصادي واجتماعي أما تأثيره على تقييم رئيس الحكومة لوزرائه

فلا وجود لذلك أبدا.. ولا علاقة له بالمسار الحكومي".

وترى أوساط سياسية وحقوقية، أن خبر الإقالة لم يكن مفاجئا، بل يجب الحديث عن مرحلة ما بعد الإقالة، في علاقة بمستجدات الواقع السياسي بالبلاد. ويذهب الكثير إلى كون المعطى السياسي الجديد سيضفي جملة من التغييرات على المشهد مستقبلا.

ويبدو أن الإقالة المهّدة لتعديل وزاري أشمل، جاءت بمثابة خطوة استباقية من رئيس الحكومة، لمخرجات الحوار الوطني والنتائج التي ستترتب عنه. ويمثل التغيير الحكومي وتعديل القانون الانتخابي، وسيناريو الذهاب إلى انتخابات مبكرة أهم الخطوات العريضة للحوار الذي طال انتظاره.

وأعاد المحلل السياسي باسل الترجمان، أن "الإقالة هي نتيجة لتراكمات بين رأسي السلطة، الأمر كان متوقعا منذ أيام من خلال نشاط بعض الصفحات المأجورة التي دعت إلى الإقالة".

وتابع في تصريح لـ "العرب" أنّ "الشيئيشي أمام خيارين أحلامهما من، إما أن يجري تعديلا وزاريا للمحسوسين

على الرئيس سعيد ويحوّل حكومته من تكنوقراط إلى حكومة متحزبة، وهكذا سيصبح رئيس الحكومة الذي لا يملك أي نائب أسيرا لهذا الحزام الذي سيسيره كما يشاء، والتاريخ أثبت وجود رؤساء حكومات لهم حزام سياسي وتم ابتزازهم".

ويتمثل المعطى الثاني في "إجراء المشيشي لتعديل وزاري يبقى فيه على ما تبقى من حبال الود مع الرئيس".

وزاد بالقول "لا علاقة للحوار الوطني بالتعديل الوزاري، هذا أمر شكلي، بل إن المشيشي يعي جيدا أن أولى مخرجات الحوار الوطني هو التغيير الحكومي وتعديل القانون الانتخابي، وهو يعتبر الحوار بداية نهاية الحكومة".

وبخصوص ما يفكر فيه سعيد بعد هذه المعطيات الجديدة التي من شأنها أن تعكّر صفو التواصل بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، يرى ترجمان أنه من الصعب التنبؤ بما يخفيه سعيد للحوار. لافتا إلى أن "الحوار الوطني مبني على حسابات الفشل والنجاح الذي تعيشه تونس بعد سبع سنوات من تنظيم آخر حوار وطني في سنة 2013".

واستطرد "ليس المهم أن نتحدث الآن عن الإقالة بل يجب الحديث عما بعد الإقالة، علينا أن ننظر طرق التصرف السياسي للحكومة والرئاسة".

وبقطع النظر عن الأسباب التي تقف وراء قرار الإقالة، فإن مشاكل التنسيق أصبحت مكشوفة بين سعيد والمشيشي أكثر من أي وقت مضى، خصوصا وأن تعيين وزير الداخلية على غرار باقي وزارات السيادة يتم فيها التنسيق بين مؤسستي الرئاسة والحكومة.

ودستوريا يعين رئيس الجمهورية وزراء الدفاع الوطني والشؤون الخارجية، ويتم التشاور مع رئيس الحكومة لتعيين ممثلي باقي وزارات السيادة على غرار الداخلية والعدل والمالية.

وترى أطراف أن ردود أفعال الرئيس سعيد ستأخذ بعين الاعتبار مختلف الحيينات، وتوقع أن تكون مخرجات الحوار بناء على سببها، لكن هذه المتغيرات تأتي في توقيت صعب تسعى فيه مختلف الأطراف لإنجاح الحوار رغم تواصل المناكفات والصراعات.

ولاحظ النائب بالبرلمان حاتم المليك في تصريح لـ "العرب"، أنه "توجد

بوادر الصدام تتعاظم

المسماري ينفي رفض الجيش الليبي نشر مراقبين دوليين

طرابلس - نفى الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر رفضه المقترح الذي تقدم به أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، القاضي بنشر قوات مراقبة دولية لدعم اتفاق اللجنة العسكرية المشتركة بوقف دائم لإطلاق النار في البلد.

وأوضح المتحدث باسم الجيش الليبي، أحمد المسماري، في تصريحات إعلامية، أن "الأمم المتحدة ستنشر عناصر لمراقبة وقف إطلاق النار في مدينة سرت من مدنيين وعسكريين متقاعدين، وليس عبر قوات دولية أو قوات فصل"، وستشكل البعثة من عدة جنسيات وكذلك من منظمات دولية، مثل: الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، حسب ما ذكره المسماري.

وأشار إلى أن "هذا الإجراء يأتي في إطار ما اتفق عليه في المفاوضات"، داعيا إلى "ضرورة تعميم القرار على مناطق أخرى، وعلى المسارات الأخرى الاقتصادية والسياسية".

واعتبر المسماري أن "إخراج القوات الأجنبية والمرتبطة سيمثل خطوة كبيرة نحو بناء الثقة واستعادة الدولة في حال تمكنت الأمم المتحدة من تحقيقها خلال مهلة التسعين يوما". واصفا "هذه المهمة بأنها الأهم نحو حل الأزمة الليبية".

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته المحادثات الليبية - الليبية برعاية أممية، إلا أن تركيا التي تقف وراء دعم حكومة الوفاق بالأسلحة والمرتبقة، تعمل على تقويض جهود التسوية بهدف توسيع نفوذها، مستفيدة من حالة الغموض بشأن مصير اتفاق وقف إطلاق النار.

وفي أواخر ديسمبر الماضي، أعلن الجيش الوطني الليبي رصد ميليشيات مدمجة بالسلاح التركي وتهدد شرق ليبيا بالكامل. وتزامن هذا الخرق التركي لأن ليبيا مع مصادقة البرلمان التركي على مذكرة قضائية بتمديد نشر عسكريين في ليبيا لـ 18 شهرا.

وكان غوتيريش قد اقترح في رسالة رفعتها إلى مجلس الأمن الدولي في نهاية العام المنقضي، أن يدعم المراقبين الدوليين وقف إطلاق النار في ليبيا تحت رعاية الأمم المتحدة، مما يمهّد الطريق للسلام في البلد.

ولم يحدد الأمين العام في تقريره عدد المراقبين الذين يجب أن تتألف منهم هذه البعثة.

وبموجب اتفاق توصل إليه طرفا النزاع في ليبيا في 23 أكتوبر، كان يفترض بهؤلاء المراقبين أن يشرفوا على وقف إطلاق النار الساري منذ الخريف والتحقق من مغادرة كل المرتبقة والجنود الأجانب الأراضي الليبية في غضون ثلاثة أشهر، أي قبل 23 يناير الجاري.

ويتطلب صدور أي قرار من مجلس الأمن، البالغ عدد أعضائه 15 دولة، موافقة 9 دول على الأقل شريطة ألا تستخدم أي من الدول الخمس دائمة العضوية (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا) حق النقض (الفيتو).

صعوبة في التنسيق بين الطرفين، وإذا استمر التوتر هكذا فسيعكس على مشاركة الطرفين في الحوار الوطني".

وسبق أن دعت أحزاب سياسية مؤيدة لحكومة التكنوقراط - من بينها حزب قلب تونس - إلى إحداث تعديلات في الفريق الحكومي، وجاءت إقالة وزير الداخلية كاستجابة للضغوط التي تقف وراءها التريوسا الحاكمة في البلد (قلب تونس) - ائتلاف الكرامة).

وأبدت أحزاب رفضها تعيين المحامي السابق توفيق شرف الدين وزيرا للداخلية في حكومة المشيشي خلال تشكيلها في أواخر أغسطس الفائت، واعتبرت أنه من المقربين من الرئيس قيس سعيد وساعده في حملته الانتخابية.

وقال المليك "مطلب الإقالة عبّر عنه الحزام السياسي منذ البداية، واستجابة رئيس الحكومة الآن ستكون لها تداعيات على عمل الحكومة والرئاسة. ومن الواضح اليوم وجود شرح كبير بين السلطتين، وليس هذا الخيار الذي انتخبه المشيشي في البداية".

العجز عن تجاوز الماضي يبقي ملفات حقبة استعمار فرنسا للجزائر مفتوحة

صابر بليدي

الأرشيف الوطني الموجود بفرنسا، ودفع التعويضات اللازمة للمتضررين من التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، والاعتراف بالجرائم الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، على رأس الأولويات التي رفعتها منظمات أهلية في الجزائر تهتم بالشأن التاريخي.

الغموض ما زال يكتنف مصير عمل لجنة الذاكرة المشتركة برئاسة المؤرخين بنيامين ستورا وعبدالمجيد شيخي وعبدالمجيد شيخي

عدم اليقين تستغل قضايا الذاكرة والاستعمار للهروب من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالبلاد، كمحاولة لكسب تعاطف الشارع، وكان عدد من نواب البرلمان قد أودعوا منذ نحو عام مشروع قانون لتجريم الاستعمار الفرنسي للبلاد بين 1830 و1962 لدى رئاسة البرلمان، من أجل مناقشته، غير أن إدارة البرلمان لم تفتح الملف إلى غاية الآن، ما دفع بعضهم إلى إصدار بيان أدانوا فيه "الأسباب المجهولة التي وقفت وراء تعطيل المشروع".

ونصت المبادرة التي حظيت بتوقيع 50 نائبا من أحزاب قومية وإسلامية، على أن "طلب اعتراف فرنسا بجرائمها وأفعالها إبّان احتلالها للجزائر من سنة 1930 إلى 1962، والاعتذار عنها حق مشروع للشعب الجزائري غير قابل للتنازل".

وأضافت أن "أشد الجرائم خطورة، هي الإبادة الجماعية، جرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وأن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم"، وحملت الدولة الفرنسية مسؤولية الكاملة عن كل الجرائم التي ارتكبتها جيوشها في حق الشعب الجزائري إبّان فترة الاحتلال. وظلت ملفات تسوية ملف المفقودين مع السلطات الفرنسية، وإعادة

جرمه منذ زمن، وبالنسبة إلى كمسؤول يشرف على ملف الذاكرة، هذا الأمر ليس أولوية. لأن مهمتنا الأساسية هي إبراز نضالات الشعب الجزائري ضد الاستعمار ووضعها في متناول الجميع".

ويرى متابعون أن العجز عن تجاوز الماضي يمنع إقبال ملفات حقبة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ويعتقد هؤلاء أن الطبقة السياسية التي تعيش حالة من



طريق المصالحة التاريخية ما زال طويلا

وأوضح المسؤول في الرئاسة، مساء السبت، أن إصدار قانون لتجريم الاستعمار الفرنسي للبلاد (1830 - 1962) ليس أولوية بالنسبة إلى السلطات، "لأن الشعب الجزائري جرمه منذ زمن".

وأضاف "أقول لكم بصراحة.. تجريم الاستعمار الفرنسي للجزائر لا يحتاج إلى نص لأن الشعب الجزائري تبون، تجسيدا "الإرادة المصالحة بين الشعبين الفرنسي والجزائري" بحسب الإليزيه.

وكان الطرف الفرنسي قد سلم إلى الجزائر جماع رفقات وزعماء المقاومة الشعبية، والتي كانت معروضة في متحف الإنسان بباريس، في إطار جزء من التسوية المتفق عليها بين الطرفين، وهو الحدث الذي اعتبرته السلطات الجزائرية إنجازا مهما لصالح الذاكرة الوطنية، خاصة وأنه تزامن مع احتفالات عيد الاستقلال الموافق للخامس من يوليو من كل عام.

ويبدو أن السلطات الجزائرية غير مستعدة للمزيد من التجاذبات في هذا الملف، بعد تبني مطلب الاعتراف والاعتذار عن حقبة الاستعمار رسميا وشعبيا خلال السنوات الماضية، مقابل أي علاقة ندية مع الجانب الفرنسي، كما تضغط أحزاب سياسية لصالح سن قانون يجرم الاستعمار.

وصرح عبدالمجيد شيخي الذي يشغل منصب مستشار لدى الرئاسة، في رده على سؤال حول المبادرة المذكورة، بأن "تجريم الاستعمار لا يحتاج إلى قانون وأن الشعب الجزائري جرم الاستعمار منذ زمن".

وصرح عبدالمجيد شيخي الذي يشغل منصب مستشار لدى الرئاسة، في رده على سؤال حول المبادرة المذكورة، بأن "تجريم الاستعمار لا يحتاج إلى قانون وأن الشعب الجزائري جرم الاستعمار منذ زمن".

وصرح عبدالمجيد شيخي الذي يشغل منصب مستشار لدى الرئاسة، في رده على سؤال حول المبادرة المذكورة، بأن "تجريم الاستعمار لا يحتاج إلى قانون وأن الشعب الجزائري جرم الاستعمار منذ زمن".